

بُنية الثقافة والمجتمع في المدينة الفلسطينية

لبابة صبري *

على الرغم من التغيّرات التي طرأت على النظام الاقتصادي الفلسطيني في داخل الخطّ الأخضر بُعيد إنشاء إسرائيل، فإنّ البنية الاجتماعية والثقافية في المدينة الفلسطينية لم تتغيّر، على وجه العموم. وأقصد بالبنية هنا الوعي الجمعي والثقافة التي تتولّد منها كالعادات، والتقاليد، ومفهوم الهوية والوطن، والعقد الاجتماعي وقوانين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحكم أفراد المجتمع. كان النظام الإقطاعي الفلسطيني، وعلى نحوٍ مستمرّ، في حالة وفاق مع الاستعمار الذي كان يحفظ له امتيازاته لقاء الاستعانة به في تمرير سياساته المختلفة. وبهذه الطريقة، حافظ الإقطاع على ملكيته وعمل على تثبيتها وتعزيزها ثقافياً وسياسياً حتّى غدا هذا النمط من العلاقة بنية اجتماعية سائدة. بعد النكبة، عملت الحكومات الإسرائيلية من خلال ورثة الإقطاع الفلسطيني، وهم "المخاتير" الذين كانوا يمثّلون العائلات الكبيرة، ثمّ بعد ذلك، من خلال السلطات المحليّة التي هي شكل أوسع من أشكال المخترة يعتمد على البنية العائلية وعلى التوازنات الحمائليّة؛ وذلك من أجل ضمان سيطرتها وهيمنتها على المواطنين، واستخدمت الثقافة كعنصر يقوم بذلك الدور المحدّد الذي يضمن للحكّم الداخلي ما يريد، ويحقّق له أهدافه، وأنشأت أندية ثقافية وصحفاً ناطقة بالعربية غايتها تمرير سياساتها بطرق مقبولة، مستعينةً في كلّ ذلك بالبنية الاجتماعية والثقافية السائدة. وتبعاً لذلك، تركزت بنية البرجوازية الصاعدة (الإقطاعية سابقاً) في عدد من المدن الفلسطينية الكبيرة كحيفا والناصرة، أولاً، ولاحقاً في مدن أخرى، وذلك تبعاً للتطوّر السكانيّ والتمدّد الطبيعيّ فيها. وقد استحوذت هذه البرجوازية على الخطاب السياسي والاجتماعي وعلى الإنتاج الثقافي، وذلك لضمان امتيازاتها؛ فهي صاحبة القرار الاقتصادي والسياسي والفكري والاجتماعي، وهي التي تمسك بزمام الأمور، إذ من هذه الطبقة كانت تتولّد الأحزاب والقيادات العربية والقوائم الانتخابية في البلدات العربية. أمّا المواطنون، فكانوا كثيراً ما يتجاوبون مع السياسة المفروضة، ولا سيّما في فترة الحكم العسكري، فيمارسون ما تُملي عليهم السلطان الحاكمة والمحليّة من قوانين وقواعد في مختلف مَناحي الحياة المَعيشة؛ الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية والفكرية، ناهيك عن ولائهم المحدود للأحزاب العربية، ما دام ذلك يمَسّ مصادر معيشتهم. لكن كلّ ذلك لم يمنع وجود تضارب وتوتّر في العلاقات بين البرجوازية الصاعدة والسلطة الحاكمة، وفي بعض الأحيان كانت الأخيرة تسعى إلى احتواء الأولى، ونتيجة لذلك عاش سكّان المدينة داخل الخطّ الأخضر ولا يزالون حالة من اللتباس والاستلاب والاعتراب نظراً للهيمنة الثقافية البرجوازية والاستعمارية، وذلك تبعاً للتجاذب والتنافر القائم بينهما. فمما لا شكّ فيه أنّ ثقافة الاستعمار ثقافة متغلغلة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحاول هزّ البنى الثقافية لبرجوازية المدينة بغية التأثير فيها وتشويه معاملها وإخماد صوتها ودورها، وتخترق حقولاً متنوّعة كالفكر وأوجه التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الفلسطيني.

يُنتج التشابه والاختلاف بين سكان المدينة الفلسطينية التقليدية تشكيلة من المعاني الثقافية والمجتمعية، وتقف البنية بشموخ متعالٍ على الخطاب العام. أما الأفراد، ففي كثير من تصرفاتهم، لا يعون ما يمارسونه في ظل البنية، كما يتجلى وعيهم المشترك في المفاهيم الإنسانية المشتركة كالحياة والموت. ففي مراسم إحياء "يوم الأرض" -على سبيل المثال-، نلمس رمزية الأرض كمفهوم فلسطيني تاريخي يوحد الجماهير الفلسطينية في هم واحد، فضلاً عن مفهوم الوجود الفلسطيني برمزيته الثقافية والعاطفية، ناهيك عن مفهومي الفقدان والأسرلة. ونلمس هنا نوعاً من المقاومة الرمزية المباشرة وغير المباشرة، مثلما نلمسها كذلك في مباريات كرة القدم التي يشارك فيها فريق سخنين والتي كثيراً ما تحمل طابعاً رمزياً وسياسياً.

تنتج بنية الثقافة في المدينة الفلسطينية وتتوالد وتنتظم في مسارات تقنية ومنضبطة ومؤطرة، وتضع سكان المدينة في بوتقتها، تخاطبهم وتعلمهم بقضاياها وإشكالاتها، وتتخذ لنفسها اليقين المطلق، وحديثها يعبق بالهيمنة والسلطوية بشتى تجلياتها. كما أن المواطنين ليسوا أحراراً تماماً في ما يختارونه ويفعلونه، بل هم مقيّدون بالمجتمع وبنية العلاقات الاجتماعية؛ فالأنشطة الاجتماعية للأفراد ليست نتاجات مباشرة لما يريدون ويرغبون، بل هم خاضعون لشروط البنية الاجتماعية. ويمكن القول إن ظاهرة التدنن العام داخل الخط الأخضر ليست منفصلة تماماً عن الثقافة الإسرائيلية التي يتجلى فيها التدنن كسلطة، فالحديث باسم الدين من قبل المؤسسة الإسرائيلية يقابل بخطاب ديني إسلاموي داخل بعض البلدات العربية، ولا سيما في المثلث، حيث الخطاب السياسي الإسلامي يتنامى ويتمدد مجسداً بنية ثقافية مزدوجة الوظيفة؛ يتمثل ذلك في مواجهة الخطاب الديني اليهودي، وفي فرض خيار فلسطيني بديل للأحزاب الوطنية ولرؤيتها للحياة والإنسان.

أما الحراك السياسي الذي تتخوف منه السلطة، فهو عبارة عن آلية لإعادة تشكيل هوية ذات فاعلية لا تنفصل عن العقلية القبليّة العشائريّة. وكثيراً ما يتجلى ذلك في الانتخابات المحليّة كما في انتخابات الكنيست؛ إذ من المتعارف عليه اجتماعياً أن حمولة فلان في الحارة الشرقية للمدينة تنتمي إلى توجه معين، فيكون انتماء أفراد الحمولة الأخرى القاطنة في الحارة الغربية في نفس المدينة لتوجه آخر مخالف لانتماء حمولة الحارة الشرقية. وتؤثر كذلك الكاريزما السياسيّة والشخصانيّة والصدى الإعلامي لأفراد معينين وارتباطهم بتيارات أو خلفيات معينة على الانتماء والهوية (عزمي بشاره ورائد صلاح وأحمد الطيبي -على سبيل المثال). وفي كثير من الأحيان، يقوم الوازع الديني بدور حاسم في التنظيم الداخلي للأحزاب، وفي هيكلتها وإعداد قوائمها الانتخابية للبلدية أو للكنيست، وقد يشمل ذلك أحزاباً ذات طابع ديني وأخرى ذات طابع علماني، على حدّ سواء.

لعلّ العقلية القبليّة العشائريّة والأعراف والعادات والتقاليد والموروث الاجتماعي هي من الميكانزمات التي تستخدمها البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الفلسطينية (مثلما هو الحال مع مدينة كأمّ الفحم) في ترتيب وتنظيم أمور المواطنين، بالإضافة إلى التعاليم الدينية الإسلامية التي تقفز بين الحين والآخر لتذكّر الأفراد بوجودها، وتمارس نفوذها كموروث اجتماعي يلغي أو يستبدل، في كثير من الأحيان، القوانين المدنيّة في حياة الناس العمليّة والمعيشيّة. وتوظّف البنية الثقافية الدينية استهدافها، من قبل السلطات الإسرائيلية، واستهداف الأماكن الدينية الرمزية كالمسجد الأقصى؛ في إعادة إنتاج نفوذها السياسي والاجتماعي والثقافي.

في ما يخص العلاقة بين بنية "الداخل" وبنية "الخارج"؛ إن كان الخارج إسرائيليًا، أو فلسطينيًا (كمناطق القدس والضفة الغربية)، أو عربيًا (كالأردن)، أو إسلامويًا (كتركيا)؛ فهي علاقة جدلية ومشوشة أحيانًا أمام تداخل الهويات بالنسبة لسكان أم الفحم مثلًا، والذين يُكثرون من التنقل بين هذه الفضاءات المختلفة، باعتبار قربها الجغرافي أو الإيديولوجي منهم.

فالكثير من الفحماويين يستقون من الخارج ما يعزز هويتهم، وذلك حين يتاح لهم الخروج من البوتقة المحليّة من حين لآخر ليعودوا إليها ثانية، فهم يتقبلون بعض المشاهد التي يرونها في المدن أو الدول الأخرى، وقد يستمتعون بها، ولكنهم يرفضونها ويعادونها في محيطهم القريب. وبالتالي، يدخل الفرد على الأنظمة الاجتماعية المكانية الأخرى بوعي مسبق عن ردّة فعله، لأنّه لا يتعامل مع محيطه كما يتعامل في "الداخل"، وكأنّ هنالك تلقائية بنايية يصنعها الفرد بناء على المكان، أي عندما يدخل حيّزًا مكانيًا فهو يرتّب أفكاره وسلوكياته بناءً عليه.

هنالك بوابات عديدة لهذه المسألة؛ دخول وخروج، ممنوع ومسموح، تجميع قاعدة معلومات مكانية يجري تشكيل الوعي الآتي بها. على سبيل المثال، يجد فلسطينيو الداخل الذين يزورون الأردنّ في موسم الصيف فسحة للحديث باللغة العربيّة بحريّة دون استعلاء إسرائيليّ على لغتهم، وفي نفس الوقت، كثيرًا ما يقابلون بالإشارة إليهم بـ "عرب الـ 48" أو "الإسرائيليين" أو "أصحاب الدخل العالي"، وإن كانوا من الطبقة العاملة في إسرائيل. وعلى غرار ذلك، حين يزورون مدينة رام الله في الضفة الغربية للاستجمام والتسوّق، أو مدينة بيت لحم خلال الأعياد المسيحيّة، يجدون أنفسهم في واقع انفصام الهويات والحواجز.

تحلّق اللغة فوق أفراد المجتمع وتنظّم أشياءهم وتصنّفها من خلال علاقاتٍ مركّبة ومتشابكة، وقد تكوّن فكرة أو تمّدهم بوجهة نظر عن واقعهم، على اعتبار أنّ لغتهم هي وسيطهم بين ثقافتهم وواقعهم؛ فأفراد المجتمع يرون ثقافتهم وواقعهم من خلال لغتهم، وعندما تُغيّر اللغة علاقاتها سيتغيّر المجتمع بالضرورة. هذا تمامًا ما يجري في بنية اللهجة في المدن الفلسطينية داخل الخطّ الأخضر التي حظيت بمكانة "مدينة" في العقود القليلة الماضية، لكنّها لا تزال تعيش صراعًا داخليًا بين طابعها المدني وطابعها الريفي. فلكلّ مدينة لهجة خاصّة بها، والتحدّث بلهجة ما يميّز باستمرارية التغيير ولا نهائيته، فهو محتوى إنسانيّ فرديّ وشخصي، وعندما نتحدّث نقول ما نشاء من الكلام، ولكن أفراد المجتمع الفلسطينيّ يفهمون بعضهم البعض من خلال المرجعية البنيوية اللغوية الفلسطينية الواحدة التي تشكّل أفقًا ثقافيًا يظللهم جميعًا، ولا يوجد مجال لأن يتخطّوها، وإذا جرى ذلك، فلن يتقبله المخاطب، وسيسارع إلى تصويب المخاطب بناءً على البنية اللغوية الفلسطينية الكلّية. من جهة أخرى، يمثّل اختراق اللغة العربيّة للغة العربيّة إطارًا تفاعليًا رمزيًا لا ينفصل عن علاقات القوى والسوق، وله دور في تشكيل رأس مال ثقافيّ يعيد صياغة وعي الناس ويعيد ترتيب هويتهم وعالمهم الرمزيّ.

ثمّة قواعد تحكم اللغة الفلسطينية كالحكي واللهجات في المدن الفلسطينية، ومن هذه القواعد تُشتقّ قواعد أخرى، كقواعد العرس الفلسطينيّ التي تحكم المراسم في جميع المدن الفلسطينية، وقواعد وقوانين المؤسسات التي تحكم الموظفين، وطقوس الموت التي تشكّل البنية الموتيّة. وجليد بالذکر، أنّ طقوس الموت مشابهة لطقوس العرس؛

الجنّازة والزقّة، الميّت المحمول والعريس المحمول، الكفن الأبيض والبدلة البيضاء، حمّام العريس وحمّام الميّت، فكلاهما يركّز على الجسد. العرس الفلسطينيّ، كسائر الطقوس الأخرى، ثابت وله قواعد، ولا يختلف جوهرياً بين مدينة وأخرى، فهي بنية فلسطينيّة ثابتة، علماً أنّها قد تسمح بشيء من الاختلاف السطحيّ. وعليه، فإنّ أفراد المجتمع في حياتهم اليوميّة يمارسون لا نهاية من الأفعال والأعمال والأفكار والأحلام، غير أنّ البنية تقف لهم دائماً بالمرصاد، في اليقظة وفي المنام، في الحياة وربّما في الممات.

* لبابة صبري محاضرة علم اجتماع في جامعة بيت لحم، كلية التربية.